وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية

محفزوا الإصلاحات

تشرين الثاني 2021

@أنس المجالي/وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية

من اليمين: مدير وحدة دعم اتخاذ القرار في رئاسة الوزراء معتم مربان، ورئيس ديوان التشريع والرأي سعادة فداء الحمود، والممثل المقيم للبنك الدولي في الأردن هولي بينر، ومديرة وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية فداء الغرايبة

اللبنات الأساسية لنظام تشريعي جيد الأداء

تواصل الحكومة الأردنية التزامها بتحسين القدرة على التيقن التشريعي. ونظرًا إلى أن العديد من حالات عدم التيقن والأعباء الإدارية التي يواجهها المستثمرون والأعمال التجارية هي نتيجة لممارسات الحوكمة غير الكافية المتعلقة بطريقة إعداد القواعد التي تؤثر على الأعمال التجارية وتنسيقها والتشاور حولها وتنفيذها وتحديثها.

من أجل معالجة حالات عدم التيقن التي تواجه الأعمال التجارية، نظمت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية سلسلة من ورشات العمل على مدار أربعة أيام كجزء من الدور الأساسي الذي تلعبه في دعم الوزارات والمؤسسات الحكومية في تنفيذ الإصلاحات ذات الصلة. حيث بدأت السلسة بجلسة تمهيدية لثلاث وزارات، وهي وزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة السياحة والآثار، نفذت من قبل مجموعة البنك الدولي يوم الاثنين 22 نوفمبر 2021 برئاسة عطوفة السيدة فداء الحمود، رئيس ديوان التشريع والرأي. وتمثل الهدف من ورشة العمل في تعريف المسؤولين بالمفاهيم الأساسية لتقييم الأثر التشريعي والتي تهدف إلى أن تكون بمثابة اللبنة الأساسية للعمل في كل من الوزارات الثلاث. علاوة على ذلك، تبادل المشاركون خبراتهم الحالية في مجال جمع واستخدام الأدلة في العملية التشريعية. كما تم إجراء ورشة عمل من قبل كل وزارة لتحديد القضايا الأكثر شيوعًا التي سيتم إجراء تحليل الأثر التشريعي بشأنها. وتناولت ورشة العمل أكثر طرق تقييم الأثر النوعي والكمي شيوعًا، وقدمت بإيجاز المنهجيات المستخدمة مثل تحليل التكلفة والفوائد؛ تحليل فعالية التكلفة والتحليل متعدد المعايير. واختتمت ورشة العمل التمهيدية بجلسة حول الدروس المستفادة والاحتياجات المعرفية الإضافية المطلوبة للتنفيذ الناجح للمشروعات القادمة. أخيرًا، تم إجراء ورشة عمل من قبل كل وزارة لتحديد القضايا الأكثر شيوعًا التي سيتم إجراء تقييم الأثر التشريعي حولها، كما تم تقديم عرض قصير من قبل كل من الوزارات الثلاث لتوضيح سبب اختيار كل مشروع من المشاريع التجريبية.

> تكمن أهمية إجراء دراسات تقييم الأثر في المساعدة على تحديد الأثار المتوقعة على صحة الناس والبيئة والممتلكات، وقد يضمن ذلك أيضاً الآثار الاجتماعية وتهدف دراسة تقييم الأثر إلى تضمين الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية عند التخطيط لأي مشروع.
>
> عطوفة فداء الحمود، رئيسة ديوان التشريع والرأي

تعزيز إطار الممارسات التشريعية الجيدة وتقنينه وتشغيله والمساهمة بشكل منهجي في وضع القواعد المستندة إلى الأدلة والمشاورات والقابلة للتنبؤ.

2018

أصدر مجلس الوزراء "**مدونة ممارسات حوكمة السياسات والادوات التشريعية في الدوائر الحكومية**" حيث يهدف إلى زيادة القدرة على التنبؤ التشريعي لضمان ثقة المواطنين وقطاع الأعمال واستقرار الأدوات التشريعية التي تؤثر على الخدمات المقدمة.

في أيلول 2019, أجرت ستة جهات حكومية مشاورات على الإنترنت حول تشريعات العمل الجديدة.

2020

أصدر مجلس الوزراء "**مذكرة بيانات تشريعية**" وهي وثيقة يتعين على جميع الجهات الحكومية الأردنية التي تقدم تشريعات جديدة أن تملأها. توفر المذكرة معلومات عن نوع وتفاصيل المشاورات التي أجريت مع القطاعين العام والخاص, بما في ذلك تقديم دليل كاف على مشاورة الأطراف المتأثرة.

بحلول نهاية عام 2024, ستصدر الحكومة الأردنية صكًا تشريعيًا لإضفاء الطابع الرسمي على الممارسات التشريعية الجيدة في مختلف الجهات الحكومية التي تجسد عملية إنتاج / تعديل أي تشريعات حالية أو جديدة.

2021 – 2022

تعمل الحكومة الأردنية على تحديث إرشاداتها الخاصة بتقييم الأثر التشريعي لتستخدمها جميع الجهات الحكومية الأردنية. علاوة على ذلك , تعمل الحكومة الأردنية على إنشاء بوابة المشاورات الحكومية الموحدة التي من شأنها أن تفرض على جميع الجهات الحكومية إجراء المشاورات حول جميع تشريعاتها. أيضًا , كجزء من التزام الحكومة الأردنية بتنفيذ اتفاقيات الاستثمار الإقليمية, بدأت ثلاث جهات حكومية, هي وزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة السياحة والآثار, في إجراء تقييمات الأثر التشريعي التجريبية على العمل المرن, وترخيص الحضانات المنزلية, وترخيص سياحة المغامرات.

بحلول نهاية عام 2025 , أكثر من 20 تقييمًا للأثر المسبق / اللاحق.

اجتماع فني للمجتمع الدولي حول مصفوفة الإصلاحات المحدثة

من اليمين: نائب مدير [illegible] وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية عمر فانك, عطوفة أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي مروان الرفاعي, مدير وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية فداء الغرايبة

كجزء من التنسيق والتشاور مع أصحاب المصلحة , عقدت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اجتماعًا فنيًا للمجتمع الدولي برئاسة عطوفة أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي مروان الرفاعي لعرض مسودة مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية المحدثة بعد كوفيد-19 بحضور ممثلين من المانحين والسفارات ومؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.

وتمثلت مخرجات الاجتماع بما يلي:

- ستشكل وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية مجموعات عمل تضم كلا من الجهات الوزارات والمؤسسات الحكومية المنفذة والمجتمع الدولي بحيث سيجتمع أعضاء مجموعات العمل بشكل منتظم لمناقشة كل مجموعة مجال الإصلاح.
- ستعمل وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية على وضع إطار متابعة وتقييم قوي لمصفوفة الإصلاحات الاقتصادية والذي سيتضمن النتائج والمخرجات والتي سيتم تسجيلها في تقاريرنا التي تعكس آثار هذه الإصلاحات السياسية.

الخبر باللغة العربية: التخطيط: مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية أكثر أهمية لتسريع التعافي الاقتصادي

> إن مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية اليوم أكثر أهمية وملاءمة من أي وقت مضى, وذلك لأنها تساهم بشكل أساسي في التعافي الاقتصادي بعد جائحة كورونا, والأهم من ذلك أنها تعيد تشكيل الاقتصاد نحو مزيد من التنافسية والكفاءة. لهذا, تضع الحكومة كل الوسائل السياسية والإدارية لدعم التنفيذ السلس لمصفوفة الإصلاحات الاقتصادية.
>
> - عطوفة مروان الرفاعي, أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي

لأي استفسارات أو لمزيد من التفاصيل, الرجاء عدم التردد بالتواصل معنا عبر البريد الإلكتروني أدناه.